مجلة جامعة النجاح للأبحاث، (العلوم الإنسانية)، المجلد ١٩ (٤)،٢٠٠٥

استراتيجيات الصمود الاقتصادي لأسر الريف الفلسطيني في ظل انتفاضة الأقصى
(حالة دراسية قرى محافظة قلقيلية)

The Steadfastness of Economic Strategies Used by the Palestinian Rural Families During the Al-Aqsa Intifada (Qalqiliya Villages: A Case Study)

حسين احمد *، محمود أبو الرب **

* قسم الجغرافيا ، كلية الاداب ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين

** قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين

بريد الكتروني : hussein596@yahoo.com

تاريخ التسليم : (٢٠٠٤/١١/٢) ، تاريخ القبول : (٢٠٠٥/٣/١٣)

ملخص

اعتمدت هذه الدراسة على البيانات التي تم جمعها عن قرى محافظة قلقيلية من قبل مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية في جامعة النجاح الوطنية. وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة الاستراتيجيات التي اتبعتها الأسر الفلسطينية نتيجة لانخفاض مستوى دخلها أو فقدانه، مما أدى إلى تخفيض مستوى انفاقها. ومن أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الأسر للتكيف مع وضعها الاقتصادي الجديد استخدام المدخرات، وتأجيل أحد المشاريع الخاصة بالاسرة، وبيع أو رهن عقار أو أرض، وبيع مصاغ الزوجة، والعودة للعمل بالزراعة والاقتصاد المنزلي، والاستدانة من الاقارب والمعارف ومؤسسات الاقراض، والحصول على المساعدات الانسانية. وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها ضرورة رسم وتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية تحد من ظاهرة تأجيل مشاريع ومخططات الأسر، وتوفير فرص عمل دائمة، وتقديم القروض لإنشاء مشاريع إنتاجية مولده للدخل في الريف الفلسطيني وبشروط ميسرة.

Abstract

The study uses the data collected by the Opnion Polls and Survey Studies Center at An-Najah National University concernning the villages in Qalqiliya Distrect. The aim of this study is to analyize the strategies used by the Palestinian families as a result of the decrease in their income or loss of it. The most common strategies used by the families to adapt with its new economic situation is using its savings, delay one of the family's project, selling or mortgaging a piece of land or a house, selling a wife's jewelry, returning to work in agriculture and home economic, borrowing from relatives, friends and banks, and having humanitarian aids. The main recommendation of the study is carrying out economic and social policies to limit the delay in the family projects, to find a continuous job opportunity, and to give an easy

loan to creat investment projects in the Palestinian rural areas.

مقدمة

بلغ عدد السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ٢٠٠٤ حوالي ٣,٨ مليون نسمة، توزعوا بواقع ٢,٤مليون نسمة في الضفة الغربية و ١,٤ مليون نسمة في قطاع غزة. ووصل عدد المشاركين في القوى العاملة في الربع الثاني من العام ٢٠٠٤ حوالي ٨٣١ ألفا. وبلغ عدد الذين لا يعملون، سواء كانوا يبحثون عن عمل أو لا يبحثون عن عمل بشكل كبير ٣١٠ آلاف في الربع الثاني من العام ٢٠٠٤. أما نسبة البطالة حسب معايير منظمة العمل الدولية فقد بلغت ٢٨,٦٪ في النصف الثاني من العام ٢٠٠٤. وبلغت نسبة الإعالة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية ٦,٤ شخصا كما بلغت نسبة الإسر التي تعيش تحت مستوى خط الفقر المكافئ (١٨٠٠شيكل شهريا) ٥٦,٢٪ من مجموع الأسر الفلسطينية وفي الربع الثاني من عام ٢٠٠٤ فقد توزع العاملون على القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية وفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بواقع ١٩,٢٪ للقطاع الزراعي و ١٤,٢ ٪ للصناعة و٨,٣ ٪ للإنشاءات و١,٥٨ ٪ للخدمات. وفي قطاع غزة توزعوا بواقع ١٥,٩ ٪ و ٩,٤ ٪ و ٥,٢ ٪ و ٦٩,٩ ٪ للزراعة والصناعة والإنشاءات والخدمات على التوالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٤).

بلغ عدد سكان الريف الفلسطيني في الضفة الغربية عام ١٩٩٧ نحو ٧٥١٦٠٠ نسمة وهذا يشكل ما نسبته ٤٧٪ من مجموع سكان الضفة الغربية. أما سكان محافظة قلقيلية فبلغ عددهم عام ١٩٩٧ نحو ٦٩٢٦٨ نسمة، منهم ٢٧٢٥٤ نسمة يسكنون في القرى وهذا يعادل ما نسبته ٣٩,٣٪ من سكان المحافظة(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٠)، أما في عام ٢٠٠٤ فقد بلغ عدد سكان محافظة قلقيلية نحو ٩٥٧٥٢ نسمة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٤).

كان القطاع الزراعي الفلسطيني من أهم القطاعات الاقتصادية من حيث الإنتاج والتشغيل، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي شهدت تراجعا ملموسا في ظل الاحتلال الإسرائيلي، حيث انخفضت من حوالي ٣٠٪ في عام ١٩٩١ إلى ٢٢٪ عام ١٩٩٥ وإلى ١٥٪ عام ١٩٩٩ ليعود ويرتفع في ظل الانتفاضة إلى حوالي ١٦ ٪. كما ارتفعت مساهمته في التشغيل من ١٢٪ عام ٢٠٠١ إلى ١٥٪ عام ٢٠٠٣ وإلى ١٧,٢ ٪ في النصف الثاني من العام ٢٠٠٤. من إجمالي القوى العاملة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٤). بلغ عدد العاملين في القطاع الزراعي في الأراضي المحتلة حوالي ٦٨ ألف عامل وعاملة، وهذا مؤشر على مدى أهمية القطاع لزراعي في تعزيز صمود الفلسطينيين الاقتصادية وبخاصة عندما تغلق أسواق العمل وتشح مصادر الدخل أمام الأيدي العاملة الفلسطينية .

بلغت المساحة المزروعة في الأراضي الفلسطينية في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ حوالي ١,٨٥١ ألف دونم، يقع ٩٠٪ منها في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. وقد أفادت الإحصاءات إلى أن ٦٣٪ من الأراضي المزروعة خصصت لإنتاج الفواكه، و٩,٤ ٪ لإنتاج الخضراوات، و٢٦,٨ ٪ للمحاصيل الزراعية الحقلية. وتشكل المساحات المروية ٧٪ من إجمالي المساحة المزروعة في الضفة الغربية و٧١,٥ ٪ في قطاع غزة. وبلغت قيمة الناتج الزراعي

في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ حوالي ٨٥٦ مليون دولارا. حيث ساهمت الفواكه والخضراوات بحوالي ٥٩,٢ ٪ من الإنتاج، أما الإنتاج الحيواني فقد بلغت مساهمته من إجمالي الإنتاج الزراعي نحو ٤٠,٨٪. وقد تم إنتاج اكثر من ثلثي الناتج الزراعي في الضفة الغربية و٢٨,٨ ٪ في قطاع غزة. وبلغت القيمة المضافة لهذا القطاع ٤٥٨ مليون دولارا، ساهمت الضفة الغربية بحوالي ٦٤,٢ ٪ وقطاع غزة ٣٥,٨٪ (ماس ، ٢٠٠٤).

أدى العدوان الإسرائيلي المتواصل ضد الشعب الفلسطيني وتصاعد حدة الإجراءات القمعية والتعسفية وتنفيذ سياسة مصادرة أو تقليص الموارد الاقتصادية المتاحة للشعب الفلسطيني إلى احتجاز عملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص.

أفادت الإحصائيات الصادرة عن وزارة الزراعة والهيئة العامة للاستعلامات في شهر أيلول ٢٠٠٤ إن الاعتداءات الإسرائيلية على القطاع الزراعي أدت إلى تضرر ١٢٣٧١ مزارعا، وهدم ٢٠٧ منازل بالكامل تعود لمزارعين، وصادرت قوات الاحتلال ٢٠٨٧٠٥ دونما لصالح الجدار العنصري، وبلغ إجمالي الأراضي التي تم تجريفها ٦٨٧٢٨ دونما. كما تم جرف ٣٧٧١١٩ مترا من الجدران الاستنادية واسيجة المزارع ودمرت ٨٢٨٢٨٩ مترا من خطوط مياه رئيسة، واقتلعت ١١٤٥١٤٥ شجره، وهدمت ٢٢٩ بئرا بملحقاتها، ودمرت ١١٦٤ بركة وخزانا للمياه، وهدمت ٥٦٨ مخزنا زراعيا، كما جرفت شبكات للري تزود ٢٥٢٨٥ دونما و٧ مشاتل زراعية، وأتلفت ١٢ جرارا زراعيا. كما أتلفت ١٢٠٦٥ خلية نحل وقتلت ١٣٨٦٦ رأسا من الأغنام والماعز، و ١١٩٠٠ رأسا من البقر وباقي حيوانات المزارع، و ٨٦٠٣٤٥ دجاجة لاحمة، و٣٣٣٠٢٩ دجاجة بياضة (الهيئة العامة للاستعلامات الفلسطينية، ٢٠٠٤).

قدرت وزارة الزراعة قيمة الأضرار والخسائر التي تعرض لها القطاع الزراعي بسبب العدوان الإسرائيلي وبناء جدار الضم والتوسع منذ بداية انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠/٠٩/٢٨ وحتى نهاية شهر آب ٢٠٠٤ بحوالي ١,٠٩٢ مليار دولارا منها ٢٨٥,٢ مليون دولارا بسبب تجريف الأشجار وتدمير البيوت البلاستيكية والمنشآت الزراعية. وقدرت قيمة فاقد الإنتاج الزراعي بحوالي ٦٧ مليون دولار، وتدني أسعار المنتجات النباتية والحيوانية ١٥٢ مليون دولار، وخسائر الثروة الحيوانية ٣٢ مليون دولار، وارتفاع أسعار الأعلاف ٢٨ مليون دولار، وخسائر الثروة السمكية ١٩ مليون دولار، والصادرات الزراعية ٥٢ مليون دولار، وشل حركة النقل الزراعي والتسويق ٦٠ مليون دولار، وتعطل العمالة الزراعية ٣٣٢ مليون دولار، وخسائر تجريف سطح التربة وتكلفة إعادة تأهيلها ٥٥ مليون دولار (وزارة الزراعة ، ٢٠٠٤).

إن إرادة الصمود والتحدي عند الشعب الفلسطيني لكافة أشكال التدمير والممارسات القمعية الإسرائيلية وبخاصة لدى سكان الريف وضرورة التأقلم مع الظروف المستجدة فرض على الأسر اللجوء إلى استخدام استراتيجيات اقتصادية لتعزيز صمودهم في قراهم ووطنهم والدفاع عن أرضهم ووطنهم وأمتهم العربية.

تتكون هذه الدراسة من المقدمة والإجراءات العلمية المستخدمة في البحث، وخصائص العينة واهم استراتيجيات الصمود الاقتصادي للأسر، ومناقشة النتائج المتعلقة بالفرضيات، وفي الخاتمة النتائج والتوصيات.

مشكلة الدراسة

انتهجت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة سياسة الحرب المستمرة وتصعيد حدة إجراءاتها القمعية والتعسفية واستنزاف الموارد الاقتصادية للشعب الفلسطيني، بالاضافة إلى أن كثير من العمال الفلسطينيين قد فقدوا أعمالهم خصوصا أولئك العمال الذين كانوا يعملون في اسرائيل أو المستوطنات الاسرائيلية المقامة على أراضي الضفة الغربية، وهؤلاء العمال فقدوا مصدر رزقهم الوحيد أو جزءا من هذا المصدر نتيجة لاغلاق الاراضي الفلسطينية ووضع الحواجز العسكرية وبناء جدار الضم والتوسع التي تحول دون وصول العمال إلى أماكن عملهم، وطرد العديد من العمال الفلسطينين الذين كانوا يعملون في اسرائيل أو المستوطنات مما أثر سلبا على حياة الأسر وصمودها اقتصاديا نتيجة لتردي أوضاعها الاقتصادية. إن الإمعان في سياسة احتجاز عملية النمو والتنمية الاقتصادية ومحاولة كسر إرادة الشعب الفلسطيني عسكريا واقتصاديا، وضرب مقومات صموده اقتصاديا، دفع بالأسر الفلسطينية إلى اتباع استراتيجيات ووسائل اقتصادية متنوعة من أجل تعزيز صمودها على الأرض الفلسطينية، والتكيف مع الوضع المعيشي الجديد الذي اصبحت هذه الاسر تعايشه. سوف تركز هذه الدراسة على الاستراتيجيات والوسائل التي اتبعتها الاسر الفلسطينية في قرى محافظة قلقيلية للصمود اقتصاديا في ظل انتفاضة الأقصى.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة التعرف إلى استراتيجيات الصمود الاقتصادي التي اتبعتها الأسر الفلسطينية في قرى محافظة قلقيلية في ظل انتفاضة الأقصى. كما هدفت إلى دراسة العوامل التي أثرت على هذه الاستراتيجيات.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها من المحاولات النادرة التي بحثت في تحديد وتحليل استراتيجيات الصمود الاقتصادي للأسر الفلسطينية في الأراضي المحتلة. وهذا سيساعد أصحاب القرار والمؤسسات الرسمية والأهلية والأجنبية والأسر على استخدام الأدوات الفعالة لتعزيز صمود الأسر اقتصاديا في ظل الواقع السياسي والاقتصادي والعسكري الراهن. وجاءت هذه الدراسة من واقع انتفاضة الأقصى وحياه الفلسطينيين في القرى ممثلة بقرى محافظة قلقيلية، لمعرفة وتحديد أهم استراتيجيات الصمود الاقتصادية التي انتهجتها الأسر في القرى قيد الدراسة من أجل التعايش مع واقعهم الجديد، واستخلاص العبر من تجربة صمودهم إقتصاديا كأحد أشكال مقاومة الاحتلال.

فرضيات الدراسة

قامت هذه الدراسة باختبار مجموعة من الفرضيات، والفرضية العامة لهذه الدراسة هي: لا توجد

فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنويه ٠,٠٥ بين التغير في الدخل ومجموعة من المتغيرات (التي أعتبرت كاستراتيجيات استخدمتها الاسر الفلسطينية من أجل الصمود إقتصاديا).

أسئلة الدراسة

١- ما هي أهم استراتيجيات الصمود الاقتصادية التي اتبعتها الأسر في الأراضي الفلسطينية المحتلة ؟
٢- ما هي أهم العوامل المؤثرة في تحديد هذه الاستراتيجيات ؟

حدود الدراسة

شملت الدراسة سكان ١٥ قرية من قرى محافظة قلقيلية. أما الحدود الزمنية للدراسة فهي فترة انتفاضة الأقصى من ٢٠٠٠/٩/٢٨ - آب ٢٠٠٤، أما الدراسة الميدانية فقد تم جمع بياناتها من قبل مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية في جامعة النجاح الوطنية خلال شهر أيار ٢٠٠٤، بالاتفاق مع المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار).

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لدراسة خصائص العينة واستراتيجيات الصمود الاقتصادية كما تم استخدام المنهج التحليلي في دراسة العوامل المؤثرة في تحديد هذه الإستراتيجيات، حيث اختبرت فرضيات الدراسة بطريقة مربع كاي، وقد تمت معالجة البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS.

مصادر الدراسة

تم استخدام البيانات المنشورة وغير المنشورة لمركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية في جامعة النجاح الوطنية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كما تم الاطلاع على الدراسات المختلفة القريبة من موضوع البحث، بالإضافة إلى بيانات ومعلومات من مواقع مختلفة على شبكة الإنترنت .

عينة الدراسة

شملت الدراسة على ١٥ قرية من أصل ٣٥ تجمعا سكانيا في محافظة قلقيلية (تضم محافظة قلقيلية ٣٢ تجمعا ريفيا و ٣ تجمعات حضرية)، وقد تألفت القرى المشمولة في الدراسة من تجمعات سكانية صغيرة على شكل "عزبة" أو "خربة" أو قرية صغيرة، يتراوح عدد سكان الواحدة منها بضع مئات من الأشخاص (عددها سبعة)، وشملت أيضا عددا من التجمعات السكانية التي زاد عدد سكانها عن ١٠٠٠ نسمة ولكنه كان أقل من ثلاثة آلاف (عددها ستة)، كما شملت أيضا على تجمعين كبيرين زاد عدد سكانها عن ثلاثة آلاف نسمة، وقد شكل التجمعان الكبيران ٣٦٪ من إجمالي سكان القرى الخمسة عشر، بينما شكلت المجموعة الأولى ١٥٪ وشكلت المجموعة الثانية ٤٩٪ من إجمالي سكان القرى قيد الدراسة. وقد جرت الدراسة على عينة بلغت ٤٠٠ أسرة، وقد بلغ هامش الخطأ للعينة نحو ±٣٪. وقد سحبت مفردات العينة بصورة طبقية

عشوائية من داخل هذه القرى، وقد قام بتعبئة الاستمارة أرباب الأسر.

خصائص عينة الدراسة

بلغ العمر الوسيط لأرباب الأسر الذين أجابوا على إستمارة البحث نحو ٣٥ سنة. أما بالنسبة للمستوى التعليمي لأرباب الاسر في العينة، فقد حصل ٢٤,١ ٪ منهم على مؤهل أعلى من الثانوية، و٢٤,٨ ٪ حصلوا على الثانوية في حين أن ٥١,٣ ٪ منهم كان مؤهلهم التعليمي أقل من الثانوية. وقد بلغ متوسط عدد أفراد الاسرة في قرى العينه نحو ٦,٦ فردا، أما متوسط عدد الاشخاص العاملين في الاسرة فقد بلغ نحو ١,٢ فردا، مما يشير إلى ارتفاع معدلات الاعالة الاقتصادية في قرى محافظة قلقيلية. وقد كانت ٩١,٨ ٪ من الأسر في العينة تسكن في بيوت ملكا للأسرة، وقد شكلت المساكن التي بنيت على شكل بيوت مستقلة نحو ٩١٪ من جملة المساكن في العينة، وبلغ متوسط عدد الغرف في المسكن نحو ٣,٧ غرفة، وبلغت كثافة السكن نحو ١,٧٨ شخص لكل غرفة. وكانت ٩٩,٣ ٪ من جملة الأسر في العينة تعتمد على الكهرباء في الإضاءة، ومن هذه الأسر ٥٩٪ تعتمد في التزود بالكهرباء على شبكة الكهرباء القطرية الاسرائيلية و٣٣٪ على الشبكات الكهربائية التابعة للمجالس المحلية و٨٪ على المولدات الكهربائية الخاصة. من جهة أخرى فقد اعتمدت ٥٨٪ من الأسر على شبكة المياه الاسرائيلية في التزود بالمياه.

الدراسات السابقة:

قام الباحثان بمسح للدراسات السابقة المشابهة لموضوع الدراسة الحالية و أهدافها و متغيراتها، بهدف الاطلاع عليها، مستخدمين البحث الآلي المحسوب والتقليدي اليدوي. فيما توافرت من معلومات لم يعثر الباحثان على أية دراسة تعالج إستراتيجيات الصمود الاقتصادي للأسر في الريف الفلسطيني. انطلاقا مما تقدم حاول الباحثان الاستفادة من بعض الدراسات العامة في تأطير مشكلة الدراسة و أدواتها و الوسائل الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات وتفسيرها.

في دراسة أعدتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، إدارة شئون فلسطين في عام ٢٠٠٤، حول العون العربي لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وتأهيل وتنمية اقتصاده، والذي هدف إلى تجميع كافة المعلومات المتعلقة بالعون المالي العربي للشعب الفلسطيني وتبويبها وتحليلها، للمساعدة في توثيقها من جهة، وبغية بلورة صورة شاملة حول واقع العون العربي للشعب الفلسطيني من حيث مرجعيته وأهدافه وحجمه ومصادرة واستخداماته وتأثيراته. وقد سعت الدراسة إلى استشراف إمكانات وأفاق تنميته بغية تطوير استراتيجيات العون وسياساته المستقبلية، وتفعيل أدواته لرفع كفاءتة وتعظيم عوائده. واستعرضت الدراسة مراحل العون العربي للشعب الفلسطيني منذ إنشاء جامعة الدول العربية وحتى اليوم، مع التركيز على فترة انتفاضة الأقصى، ومأسسة هذا العون من خلال صندوق الأقصى والقدس والتبرعات الشعبية عبر المؤسسات غير الحكومية. وأشارت الدراسة إلى أن حجم العون العربي المقدم للشعب الفلسطيني قد بلغ حوالي ٢٣٥٢ مليون دولار أمريكي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، بمتوسط ٥٨٨ مليون دولار سنويا، تم إنفاق جزء كبير منها في مجالات دعم العمال والمزارعين والمؤسسات المعنية بشئون العمال.

وبينت دراسة مقدمة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا عام ٢٠٠٤، أعدها نصر عبدالكريم عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، أهم التشوهات التي أحدثها الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية سواء ما يتعلق منها بسلب ونهب الثروات الفلسطينية كالأرض والمياه، أو إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي وتسخيرة لخدمته وتشويه هيكلة.

في دراسة قامت بأعدادها وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تشرين أول ٢٠٠٤ لوضع إطارا عاما للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية الفلسطينية في ظل الظروف الراهنة ركزت على أهمية ربط الإغاثة بالتنمية الاقتصادية وضرورة استغلال الموارد المتاحة بشكل أكثر فعالية وإعادة ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد العربي مما يعزز من صمود الشعب الفلسطيني على أرضه.

وأظهرت دراسة جورج كرزم عام ١٩٩٩ أن أحد أشكال مقاومة الاحتلال بهدف هزيمته تكمن في الصمود الاقتصادي وتقوية التماسك الاجتماعي والوطني الداخلي، وذلك من خلال تقوية روح التعاون والتعاضد والتكافل الاجتماعي والاقتصادي بين أبناء الشعب الفلسطيني وتطوير نموذج اقتصاد مقاوم مستند إلى تدعيم البنية الإنتاجية الزراعية والصناعية الوطنية الشعبية والتي تنتج الاحتياجات الأساسية للشرائح الشعبية والسوق المحلي وذلك من خلال إطلاق العنان للحريات والمبادرات الشعبية المعتمدة على الذات والمشاريع الإنتاجية، والمستندة إلى التكامل القطاعي والنشاطات الزراعية غير الرسمية التي تتميز بالتنوع الإنتاجي وتوفر الأمن الغذائي للناس. وقد حددت في هذه الدراسة رؤية واليات لتعزيز وتطوير نموذج الاقتصاد المقاوم.

وأعد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام ١٩٩٨ تقريرا بعنوان "الفقر في الأراضي الفلسطينية". اعتمد هذا التقرير على مسح إنفاق الأسرة، وبين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للأسر الفقيرة ومدى انتشار الفقر جغرافيا. وقد تبين أن الفقر ينتشر بشكل كبير في مخيمات اللاجئين والريف الفلسطيني.

وفي تقرير الفريق الوطني الفلسطيني لمكافحة الفقر، الذي أعدته وزارة التخطيط والتعاون الاقتصادي الفلسطيني عام ١٩٩٨، وذلك بهدف تحديد حجم المشكلة ورسم سياسات للحد من انتشارها ومكافحتها، توصل هذا التقرير إلى تحديد خط الفقر العادي بمتوسط دخل الأسر ١٣٩٠ شيكل شهريا وخط الفقر المدقع بمتوسط دخل شهري ١١٤٠ شيكل في الشهر.

وفي تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١ ركز على صياغة سياسات لمكافحة الفقر بعد تحديد طبيعته وتطوره واتجاهاته، كذلك بين أن قياس الفقر لا يقتصر على الدخل والاستهلاك، وإنما يمكن استخدام المستوى الصحي والتعليمي كمؤشرات إضافية. كما ركز التقرير على أسباب الفقر وأثر التفاوت في توزيع الدخل على ظاهرة الفقر وضرورة مشاركة الفقراء في عملية التنمية وفتح الأسواق أمام الفقراء.

وقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ مسحا للتجمعات السكانية في الأراضي الفلسطينية والتي يمر جدار الضم والتوسع من أراضيها حتى نهاية شهر آذار ٢٠٠٤ ، ونشر نتائجه في تموز ٢٠٠٤. وقد جاء هذا المسح استكمالا للأنشطة والمسوح التي ينفذها الجهاز ضمن تطوير نظام المراقبة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لآثار جدار الضم والتوسع بشكل خاص ولآثار الإجراءات الإسرائيلية الأخرى بشكل عام على المجتمع الفلسطيني . حددت نتائج المسح موقع التجمعات الفلسطينية من جدار الضم والتوسع (كما يسميه الجهاز)، ومدى توفر خدمات البنية التحتية الأساسية، ومرافق التعليم والصحة، ومراكز ثقافية وترفيهية. كما حدد المسح مساحة الأراضي المصادرة، وعدد الأفراد الذين تم تهجيرهم، وعدد المباني والمنشآت الاقتصادية التي تم هدمها وتدميرها وإغلاقها وأبار المياه التي تمت مصادرتها.

وبينت دراسة للبنك الدولي حول الاقتصاد الفلسطيني في حزيران ٢٠٠٤ ، إن الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين تقترب من الكارثة واستنتجت الدراسة أن الفلسطينيين يواجهون أسوأ حالة ركود اقتصادي في تاريخهم المعاصر. وان السبب الرئيسي لذلك ينبع من القيود الإسرائيلية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حركة الأفراد والإنتاج والبضائع. كما وأظهرت الدراسة أن هناك تدهورا حادا في الناتج المحلي، وتراجعا في الدخل وارتفاعا في معدل البطالة والفقر.

وفي دراسة عمر عبدالرازق ومحمود ابو الرب لوصف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بعض قرى محافظة قلقيلية والتي استندت إلى مسح ميداني عام ٢٠٠٤. حيث تم تحديد أهم احتياجات وأولويات هذه القرى من المشاريع التطويرية من خلال إشراك المجتمعات المحلية بهذه القرى في ذلك. وقد أظهرت الدراسة إلى أن الأسر الفلسطينية بحاجة ماسة إلى مساعدات تحمل طابعا إبداعيا مولدا للثروة، وخالقا لفرص العمل، ومساهما في تنمية رأس المال الاجتماعي. أما على صعيد المساعدات الانية والملحة للأسر فقد تراوحت ما بين تشغيل أحد أفراد الأسرة، وتغطية تكاليف العلاج، ومساعدات غذائية، وتغطية تكاليف التأمين الصحي، واستشارات طبية واجتماعية ونفسية، والإعفاء من رسوم التعليم الجامعي، وتوفير الملابس والسكن.

وفي دراسة لجميل هلال عام ١٩٩٧ تحت عنوان الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة محاولة أولية لتقدير حجمه والتعرف إلى خصائصه ومحدداته، بين أن هناك محددين رئيسيين للفقر في فلسطين وهما الحدث السياسي الذي حتمته ظروف الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وحرب الخليج أو ما يعرف بأزمة الخليج وتأثيرات الانتفاضة الفلسطينية الأولى على مستويات المعيشة، وارتفاع مستويات البطالة الذي حتمته الاغلاقات الاسرائيلية للأراضي الفلسطينية، وحولتها إلى سجون جماعية.

وفي دراسة بيني جونسون عام ١٩٩٨ بعنوان مداخل لفهم وتقدير الفقر مداخل عالمية ومدى ملائمتها لفلسطين. فقد عزى ظاهرة الفقر في الاراضي الفلسطينية إلى الاحتلال، وتدني الدخل، والبطالة،

والعادات السائدة في المجتمع كتأنيث الفقر، والتمييز بين الجنسين.

استراتيجيات الصمود الاقتصادي

أثرت الإجراءات الاسرائيلية القمعية ضد الشعب الفلسطيني في ظل انتفاضة الاقصى على تراجع مستوى دخل الاسرة وانفاقها بشكل عام، مما دفع هذه الاسر إلى اتباع مجموعة من الاستراتيجيات من أجل المحافظة على بقائها واستمراريتها وتعزيز صمودها اقتصاديا. وتعتبر الاسر في قرى محافظة قلقيلية جزء من المجتمع الفلسطيني وعينة ممثله لهذا المجتمع. ولغرض البحث تم تصنيف أهم هذه الاستراتيجيات كما يلي:

١- الاعتماد على الدخل

تنوعت مصادر الدخل الرئيسي لسكان محافظة قلقيلية خلال انتفاضة الأقصى ما بين العمل بالوظيفة والأجر والعمل الحر (زراعة وتربية الحيوانات وتجارة وحرف) . فقد أفادت النتائج أن متوسط دخل الأسرة الشهري بلغ ٢٥٣ دينارا خلال انتفاضة الاقصى مقابل ٥٠٣,٣ دينارا قبيل انتفاضة الأقصى. إن أكبر انخفاض في الدخل كان للاشخاص الذين يعملون في اسرائيل حيث انخفض دخلهم من ٨٥٥,٧ دينار قبيل الانتفاضة إلى ٢٦١,٤ دينار بعد الانتفاضة، أي ان نسبة الانخفاض بلغت حوالي ٧٠ ٪، في حين إنخفضت دخول العاملين في الضفة الغربية من ٤٦٧,٢ دينار قبيل الانتفاضة إلى ٣١٢,٤ دينار بعد الانتفاضة، أي بنسبة انخفاض ٣٣,١ ٪ (جدول رقم ١). من ذلك يتضح أن نسبة انخفاض الدخل عند العاملين في اسرائيل كانت أكثر من ضعف انخفاضها عند العاملين في الضفة الغربية، وذلك لان الغالبية العظمى من العاملين في اسرائيل قد تركوا اعمالهم والتي كانت في الغالب هي أحد أهم المصادر الرئيسية للدخل لديهم. وقد كان متوسط الدخل للعاملين في اسرائيل أعلى منه مقارنة للعاملين في الضفة الغربية، حيث أن العاملين في الضفة الغربية في غالبيتهم من الموظفين أو المستخدمين الذين يحصلون على دخول تعتبر منخفضة مقارنة بالدخول التي يحصل عليها العاملون في اسرائيل لأن مستوى الاجور في اسرائيل اعلى من مثيلة في الضفة الغربية وفي جميع القطاعات الاقتصادية.

كان ٢٨,٠ ٪ من مجموع دخول الأسر في قرى محافظة قلقيلية خلال انتفاضة الأقصى مصدره العمل من الوظائف العامة، مقابل ٢٤,٨ ٪ من الاسر قبيل الانتفاضة. حيث أن كثير من الاشخاص التحقوا للعمل بالقطاع العام بعد فقدانهم لعملهم في اسرائيل او المستوطنات داخل الضفة الغربية على الرغم من انخفاض رواتب القطاع العام ولكنه دخل ثابت.

من جهة أخرى، فقد حصلت ٢٥,٠٪ من الأسر على دخلها الرئيسي من العمل باجر خلال الانتفاضة مقابل ٤٣,٣ ٪ من الاسر قبيل الانتفاضة، حيث أن كثير من الورش والمؤسسات الخاصة في الضفة الغربية قد أغلقت خلال الانتفاضة بسبب الاوضاع الاقتصادية السيئة، والاجراءات الاسرائيلية القمعية، بالاضافة الى ان العديد من العاملين داخل اسرائيل أو المستوطنات قد فقدوا أعمالهم بسبب عدم قدرتهم من الوصول الى أماكن عملهم مما أضطر العديد من العاملين في هذا المجال للبحث عن عمل في مجالات أخرى كالعمل في

الوظائف العامة أو الاعمال الحرة.

كما أظهرت النتائج أن ١٥,٨ ٪ من الأسر كان دخلها الرئيسي من العمل بالزراعة، وان ٢٪ من تربية الحيوانات، وان ١٧,٨٪ من التجارة والمصادر الأخرى.

٢- تخفيض مستوى الانفاق

بينت النتائج أن متوسط إنفاق الأسرة الشهري قبيل انتفاضة الأقصى في القرى قيد الدراسة بلغ ٣٦٠,٨ دينارا ، انخفض في الربع الأول من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٤٩,١ دينارا أي حوالي ٣١,٠ ٪ وانخفض متوسط الانفاق للعاملين في اسرائيل من ٤٥٥,٧ دينار شهريا قبيل الانتفاضة الى ٢٧٠,١ دينار شهريا خلال الانتفاضة، حيث بلغت نسبة تخفيض النفقات بمقدار ٤٠,٧ ٪، بالمقابل كانت نسبة تخفيض النفقات للعاملين في الضفة الغربية بمقدار ٢٠,٣ ٪ حيث انخفضت النفقات من ٣٤٩,٦ دينار شهريا قبيل الانتفاضة إلى ٢٧٨,٨ دينار خلال الانتفاضة (جدول رقم ١). إن هذا التفاوت في تخفيض النفقات ما بين العاملين في اسرائيل والضفة الغربية يعود إلى أن غالبية العاملين في اسرائيل قد فقدوا أعمالهم والتي هي في الغالب مصدر دخلهم الرئيس، في حين أن معظم العاملين في الضفة الغربية يحصلون على دخول ثابته بحكم أن غالبيتهم يعملون في الوظائف الحكومية أو في مؤسسات القطاع الخاص والاهلي أو أنهم مزارعين منتجين، وهؤلاء انخفض دخلهم في حدوده الدنيا.

يتضح مما سبق أن الميل المتوسط لاستهلاك الاسر في قرى محافظة قلقيلية بلغ ٧١,٧ ٪ قبيل الانتفاضة مقابل ٩٨,٣ ٪ خلال الانتفاضة، وهذا يعني أن الميل المتوسط للادخار قد تراجع من ٢٩,٣ ٪ قبيل الانتفاضة إلى ١,٧ ٪ خلال الانتفاضة (جدول رقم ١)، وهذا يعني عدم قدرة الاسر على التوفير وتقليل فرص اعتماد المدخرات كاستراتيجية للصمود اقتصاديا في المستقبل.

نتيجة لقلة الدخل الذي أصبحت تتقاضاه الاسرة، فقد اتجهت لخفض نفقاتها، ومن ذلك على سبيل المثال، فقد خفضت الأسر نفقاتها على الحاجات الأساسية، وتركز ذلك على الملابس والغذاء، كما قامت الأسر بتغير نمط استهلاكها للمواد الغذائية التي اعتادت على استهلاكها قبيل الانتفاضة، حيث قامت معظم الأسر بتخفيض كمية اللحوم والفواكه وتغير نوعية وكمية الطعام أو تقليل عدد الوجبات التي تتناولها الاسرة خلال اليوم. بلغت نسبة الأسر التي أفادت بأنها خفضت من استهلاك اللحوم نحو ٧٠,٨ ٪ من جملة الاسر في العينة. وعند اختبار الفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنويه ٥٪ بين التخفيف من استهلاك اللحوم كإحدى استراتيجيات التكيف والتغير في الدخل. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة ٣٠,٨١ على درجة الحرية ٦ (جدول رقم ٢) في حين كانت قيمة مربع كاي المجدولة ١٢,٦ وبما أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة فإن الفرضية الصفرية ترفض، وتقبل الفرضية البديلة والتي تقول بوجود فروق في التخفيف من استهلاك اللحوم كاستراتيجية للتكيف وبين التغير في الدخل، إن هذه الفروق غالبا ما تعزى إلى الاختلاف في العادات والتقاليد بين الاسر، فبعض

الاسر قد تميل إلى هذه الاستراتيجية نتيجة لظروفها الاقتصادية الصعبة وعدم قدرتها على شراء اللحوم، وبالمقابل هناك بعض الاسر خففت من تناولها للحوم لمرات قليلة خلال الاسبوع أو الشهر.

بلغت نسبة الأسر التي أفادت بأنها قللت عدد الوجبات التي تتناولها يوميا نحو ٢٠,٨ ٪، وعند اختبار الفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنويه ٥٪ بين تقليل عدد الوجبات التي تتناولها الاسرة يوميا كإحدى استراتيجيات التكيف والتغير في الدخل. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة ١٤,٧٧ على درجة الحرية ٦ (جدول رقم ٢) في حين كانت قيمة مربع كاي المجدولة ١٢,٦ وبما أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة فإن الفرضية الصفرية ترفض، وتقبل الفرضية البديلة والتي تقول بوجود فروق في تقليل عدد الوجبات التي تتناولها الاسرة يوميا كاستراتيجية للتكيف وبين التغير في الدخل، حيث تلجأ الاسر لهذه الوسيلة في الحالات الحرجة والتي لا تستطيع من خلالها توفير المواد الغذائية لافرادها، وهذه الحالة تكون نتيجة لانخفاض مستوى الدخل بشكل حاد عند بعض الاسر.

جدول (١) آليات التكيف التي اتبعتها الأسر الفلسطينية في قرى محافظة قلقيلية وعلاقتها بمتوسط الدخل والإنفاق قبل وبعد الانتفاضة

آلية التكيف التي اتبعتها الأسرة بعد بدء الانتفاضة	قبل الانتفاضة			بعد الانتفاضة		
	الدخل (دينار)	الإنفاق (دينار)	الميل المتوسط للاستهلاك ٪	الدخل (دينار)	الإنفاق (دينار)	الميل المتوسط للاستهلاك ٪
استخدام المدخرات	٦١٥,٠	٤١٤,٠	٦٧,٣	٢٤١,٨	٢٥١,٩	١٠٤,٢
بيع أو رهن عقار	٦١٠,٠	٥٠٠,٠	٨٢,٠	٢٢٠,٠	٢٦٥,٠	١٢٠,٥
بيع أو رهن الأرض	٤٣٨,٥	٣٦٥,٤	٨٣,٣	٣٠٨,٩	٣٠٧,٣	٩٩,٤
بيع مصاغ الزوجة	٥٤٣,١	٣٦٩,٤	٦٨,٠	٢٠٣,٩	٢٢٧,١	١١١,٤
زراعة الأرض	٥٠٣,١	٣٧٥,٩	٧٤,٧	٢٤٦,٤	٢٤٤,٩	٩٩,٤
تربية الحيوانات	٤٩٣,١	٣٦١,٢	٧٣,٣	٢٤٧,٥	٢٤٨,٣	١٠٠,٣
تأجيل دفع الفواتير	٥٣٨,٤	٣٦٨,٨	٦٨,٥	٢٢٢,٨	٢٣٤,٠	١٠٥,٠
الحصول على قرض من البنوك أو مؤسسات الإقراض	٤٠٩,٣	٣٤٢,٥	٨٣,٧	٣٦٥,٥	٣٤١,٢	٩٣,٤
الاستدانة من الأقارب و الأصدقاء و الجيران	٥٣٨,٤	٣٥٨,٩	٦٦,٧	٢٢٤,٨	٢٣٧,٥	١٠٥,٧
زراعة الحديقة المنزلية	٥٢٦,٨	٣٧١,٠	٧٠,٤	٢٩٠,٠	٢٦٦,٨	٩٢,٠
تخزين مواد تموينية	٥٨٠,٦	٣٧٤,١	٦٤,٤	٣٠٠,٨	٢٧٥,٧	٩١,٧
تجهيز مواد غذائية في البيت	٥٠٤,٩	٣٥٠,٣	٦٩,٤	٢٥٥,٢	٢٤١,٠	٩٤,٤

شراء سلع مستعملة	٤٢٧,٢	٣١٨,٧	٧٤,٤	٢١٩,٦	٢١٣,٣	٩٧,١
تأجيل شراء سلع معمرة	٤٩٢,٤	٣٦٦,١	٧٤,٤	٢٤٠,٣	٢٤٥,٥	١٠٢,٢
التخفيف من استهلاك اللحوم	٥١٩,٧	٣٦٨,٧	٧١,٠	٢١٣,٢	٢١٧,٣	١٠١,٩
تقليل عدد الوجبات	٣٥٣,٩	٢٨٤,٣	٨٠,٣	١٦٠,٧	١٧٤,٨	١٠٨,٨
تأجيل تعليم أحد أفراد الأسرة	٤٩٤,١	٣٧٦,٥	٧٦,٢	٢٢٩,٩	٢٢٩,٣	٩٩,٧
تأجيل زواج أحد أفراد الأسرة	٥٦٢,٤	٤١١,٦	٧٣,٢	٢٥٣,٢	٢٤٦,٨	٩٧,٥
تأجيل مشروع استثماري	٥٥٨,٤	٣٩٢,٨	٧٠,٣	٢٥٥,٤	٢٥٤,٦	٩٩,٧
تأجيل بناء أو شراء مسكن	٤٩٤,٨	٣٦٦,٣	٧٤,٠	٢٣٧,٦	٢٤٢,٨	١٠٢,٢
تأجيل شراء أثاث	٥١٣,٥	٣٦٣,٦	٧٠,٩	٢٢٢,٨	٢٣١,٨	١٠٤,٠

المصدر: قام الباحثان بإعداد هذا الجدول من:

مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحيه، ٢٠٠٤، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قرى محافظة قلقيلية. مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحيه، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

جدول (٢) اختبار مربع كاي للعلاقة التغير في الدخل ومجموعة من الاستراتيجيات التي اتبعتها الاسر للتكيف مع وضعها الاقتصادي

المتغير	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	مستوى المعنوية
استخدام المدخرات	٤٣,٩٥	٦	٠,٠٠٠*
بيع / رهن عقار	٤,٥٥	٦	٠,٦٠٢
بيع / رهن الأرض	٨,٣٥	٦	٠,٢١٤
بيع مصاغ الزوجة	١٥,١٨	٦	٠,٠١٩*
زراعة الأرض	٦,٨٦	٦	٠,٣٣٤
تربية الحيوانات	١٠,٣٢	٦	٠,١١٢
تأجيل دفع الفواتير	٢٢,٦٦	٦	٠,٠٠١*
الحصول على قرض من البنوك أو مؤسسات الاقراض	٤٠,٩٦	٦	٠,٠٠٠*
الاستدانة من الأقارب، الأصدقاء، الجيران	١١,٨٣	٦	٠,٠٦٦
زراعة الحديقة المنزلية	١٤,٩٢	٦	٠,٠٢١*
تخزين مواد تموينية	١٤,١٣	٦	٠,٠٢٨
تجهيز مواد غذائية في البيت	٥,٦٠	٦	٠,٤٧٠
شراء سلع مستعملة	٨,٢١	٦	٠,٢٢٣
تأجيل شراء سلع معمرة	٣,٦٤	٦	٠,٧٢٥
التخفيف من استهلاك اللحوم	٣٠,٨١	٦	٠,٠٠٠*

تقليل عدد الوجبات	١٤,٧٧	٦	*٠,٠٢٢
تأجيل تعليم أحد أفراد الأسرة	٧,٠٨	٦	٠,٨٥٢
تأجيل زواج أحد أفراد الأسرة	١٠,٠٣	٦	٠,١٢٤
تأجيل مشروع استثماري	١١,٦٧	٦	٠,٤٧٣
تأجيل بناء أو شراء مسكن	٦,٩٤	٦	٠,٣٢٧
تأجيل شراء أثاث	٦,٠٣	٦	٠,٤٢

* دال على مستوى المعنوية ٠,٠٥

المصدر: قام الباحثان بإعداد هذا الجدول من:
مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحيه، ٢٠٠٤، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قرى محافظة قلقيلية.
مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحيه، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

٣ - العودة للعمل بالزراعة والاقتصاد المنزلي

يسكن في المناطق الريفية حوالي ثلثي سكان الضفة الغربية، وغالبية هؤلاء السكان يملكون أراضي زراعية، سواء كانت هذه الاراضي مزروعة بالاشجار المثمرة، أو أراضي يمكن زراعتها بالحاصلات الزرعية الحقلية.

يعتبر القطاع الزراعي ملاذا جيدا للعمل وقت الأزمات الاقتصادية والسياسية في الأراضي المحتلة. فقد أفادت نتائج المسح أن ٣٩٪ من الأسر عادت للعمل في الزراعة. فقد كان الميل المتوسط للاستهلاك عند الاسر التي اتبعت هذه الوسيلة لتكييف أوضاعها ٧٤,٧ ٪ قبيل الانتفاضة وارتفع إلى ٩٩,٤ ٪ خلالها.

بلغت نسبة الاسر التي استخدمت وسيلة تربية الحيوانات كاستراتيجية للتكيف مع وضعها الاقتصادي ٢٤٪ وقد كان الميل المتوسط للاستهلاك عند هذه الاسر قبيل الانتفاضة ٧٣,٣ ٪ وارتفع إلى ١٠٠,٣ ٪ خلالها.

أما نسبة الاسر التي اتبعت وسيلة زراعة حديقة المنزل كاستراتيجية للتكيف الاقتصادي كانت ٣٩,٣ ٪، وقد كان الميل المتوسط للاستهلاك لهذه الاسر قبيل الانتفاضة ٧٠,٤ ٪ وارتفع إلى ٩٢٪ خلالها (جدول رقم ١). وعند اختبار الفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٥٪ بين استخدام زراعة حديقة المنزل كإحدى استراتيجيات التكيف والتغير في الدخل. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة ١٤,٩٢ على درجة الحرية ٦ (جدول رقم ٢) في حين كانت قيمة مربع كاي المجدولة ١٢,٦ وبما أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة فإن الفرضية الصفرية ترفض، وتقبل الفرضية البديلة والتي تقول بوجود فروق في استخدام وسيلة زراعة حديقة المنزل كاستراتيجية للتكيف وبين التغير في الدخل، حيث أن بعض الاسر لا تملك حديقة في المنزل على الرغم من أن منطقة الدراسة هي منطقة

ريفية، كذلك وإن وجدت مثل هذه الحديقة فان مساحتها متفاوته من أسرة لأخرى. أضف إلى ذلك وجود حدائق منزلية غير مستغلة.

٤- تأجيل أو إلغاء أحد المشاريع الخاصة بالأسرة

يعتبر تأجيل أحد المشاريع الخاصة بالاسرة أحد الوسائل التي لجأت اليها الاسر في قرى محافظة قلقيلية للتكيف مع وضعها الاقتصادي خصوصا عندما تردت الاوضاع الاقتصادية لهذه الاسر، وهذا ما حصل عند كثير من الاسر الفلسطينية بعد ما فقدت مصدر دخلها الرئيس.

إن إلغاء أو تأجيل أحد المشاريع التي كانت الأسرة تنوي القيام بها لا يحدث إلا إذا واجهت الأسرة ضغوطا اقتصادية أو اجتماعية خارجة عن إرادتها تجبرها على التخلي عن هذا المشروع أو تأجيله لحين زوال الأسباب التي أدت إلى تأجيل هذا المشروع.

وقد بينت النتائج أن ٣٩٪ من الأسر قامت بتأجيل أو إلغاء بعض المشاريع التي كان مخطط لها بهدف تعزيز صمودها اقتصاديا.

إن ٢٤,٣ ٪ من الأسر أفادت بأنها قد أجلت تعليم أحد أفرادها نتيجة للظروف الاقتصادية الحرجة التي وصلت إليها، على الرغم من أن الأسر الفلسطينية تهتم بتعليم أبنائها على اعتبار أن التعليم تعتبره هذه الأسر كنوع من الاستثمار الاقتصادي، وعزوف الأسر أو تأجيلها لتعليم أحد أبنائها لا تستخدمه الأسرة إلا في أسوء الظروف.فقد انخفض متوسط دخل هذه الأسر من ٤٩٤,١ دينار قبل الانتفاضة إلى أقل من النصف بعد الانتفاضة، وقد كان الميل المتوسط للاستهلاك لهذه الأسر قبيل الانتفاضة ٧٦,٢ ٪ ارتفع إلى ٩٩,٧ ٪ خلالها (جدول رقم ١). وعند اختبار الفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين المستوى التعليمي لرب الأسرة وتأجيل تعليم أحد أفرادها. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة ٤٩,٥٢ على درجة الحرية ٦ (جدول رقم ٢) في حين كانت قيمة مربع كاي المجدولة ٢٦,٣ وبما أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة فإن الفرضية الصفرية ترفض، وتقبل الفرضية البديلة والتي تقول بوجود فروق بين المستوى التعليمي لرب الأسرة وتأجيل تعليم أحد أفراد الأسرة، فقد وجد أن أرباب الأسر المتعلمين كانوا الأكثر ميلا لتأجيل تعليم أبنائهم من أرباب الأسر غير المتعلمين، حيث أن أرباب الأسر غير المتعلمين يأملون في أن تعليم أبنائهم قد يحسن أوضاعهم الاقتصادية مستقبلا، وقناعتهم أن المستوى المعيشي للموظفين والذين هم متعلمون لم يتغير بنفس الدرجة التي تغير بها الوضع المعيشي للعمال، أو حصلوا على مساعدات تمكنهم من دفع تكاليف التعليم، أو استعدادهم للتضحية بمدخراتهم مقابل استمرار تعليم أبنائهم بشكل أكبر من المتعلمين.

أما الأسر التي أفادت بأنها قد أجلت زواج أحد أفرادها فقد بلغت نسبتها نحو ٢٤٪ من جملة الأسر في العينة. وقد كان الميل المتوسط للاستهلاك لهذه الأسر قبيل الانتفاضة ٧٣,٢ ٪ ارتفع إلى ٩٧,٥ ٪ خلالها

(جدول رقم ١). إن زواج أحد أفراد الأسرة يعتبر من المنجزات الهامة التي تقوم بها الأسرة، وتأجيل هذا الحدث لا يمكن أن يكون إلا لسبب قاهر، وفي حالة مثل هذه الأسر يكون السبب الرئيس في التأجيل هو ضعف الإمكانيات المادية للأسرة، وارتفاع تكاليف الزواج وعدم القدرة على توفير السكن المستقل.

أما بالنسبة لتأجيل مشاريع أخرى للأسرة، فقد أفادت ٥٦٪ من الأسر بأنها أجلت القيام بمشروع استثماري، و٤٦,٨ ٪ من الأسر أجلت بناء أو شراء مسكن، و٥٩٪ من الأسر أجلت شراء أثاث. وقد كان الميل المتوسط للاستهلاك للأسر التي أجلت القيام بمشروع استثماري قبيل الانتفاضة ٧٠,٣ ٪ ارتفع إلى ٩٩,٧ ٪ خلالها. وقد كان الميل المتوسط للاستهلاك للأسر التي أجلت بناء أو شراء مسكن قبيل الانتفاضة ٧٤٪ ارتفع إلى ١٠٢,٢ ٪ خلالها (جدول رقم ١). إن قيام الأسر الفلسطينية في الريف بتأجيل شراء سلع معمرة أو بناء بيت أو إنشاء مشروع استثماري أو الزواج، كانت ضرورة موضوعية للتعايش مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعانيها هذه الأسر لتعزيز صمودها اقتصاديا في قراهم ووطنهم. ولكن استمرار الوضع الراهن دون إيجاد حلول إبداعية تربط عملية الإغاثة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية سوف تضعف مقومات الصمود الاقتصادية الذاتية عند الأسر، مما يستدعي من الجهات الرسمية والأهلية رسم وتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية تعزز من صمود الأسر في الريف الفلسطيني وتضع حد لتأجيل بعض متطلبات الأسر الضرورية لبقائهم وصمودهم في قراهم ووطنهم.

٥- استخدام المدخرات والمقتنيات

تلجأ الاسر عادة لاستخدام مدخراتها عندما يضيق وضعها الاقتصادي وتصبح بحاجة ماسة لاستخدام مثل هذه المدخرات على اعتبار انها الوسيلة السهلة والمتاحة لها وتطبيقا للمثل القائل "خبي قرشك الابيض ليومك الاسود".

بلغت نسبة الاسر التي اتبعت استخدام مدخراتها كوسيلة للتكيف الاقتصادي ٤١,٨ ٪، وقد كان الميل المتوسط للاستهلاك لهذه الاسر قبيل الانتفاضة ٦٧,٣ ٪ ارتفع إلى ١٠٤,٢ ٪ خلالها (جدول رقم ١). كما بينت النتائج أن هذه الأسر استنزفت ما بين ٩٥-١٠٠ ٪ من إجمالي مدخراتها. وعند اختبار الفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٥٪ بين استخدام المدخرات كإحدى استراتيجيات التكيف والتغير في الدخل. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة ٤٣,٩٥ على درجة الحرية ٦ (جدول رقم ٢) في حين كانت قيمة مربع كاي المجدولة ١٢,٦ وبما أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة فإن الفرضية الصفرية ترفض، وتقبل الفرضية البديلة والتي تقول بوجود فروق في وسيلة استخدام المدخرات وبين التغير في الدخل. هذه الفروق يمكن ارجاعها إلى التباين في مستويات الدخل والانفاق بين هذه الاسر، بالاضافة إلى حجم المدخرات التي كانت تمتلكها كل اسرة. وقد تفاوتت نسبة استخدام المدخرات من ٤٣,٨ ٪ للاسر التي كان اربابها يعملون في الضفة الغربية إلى ٥٤,٣ ٪ للاسر التي كان يعمل اربابها في اسرائيل، حيث أن العاملين في اسرائيل كانوا الأكثر تأثرا في انخفاض الدخل.

٦- بيع مصاغ الزوجة

إن اللجوء إلى بيع مصاغ الزوجة يأتي في العادة بعد استنفاذ كل الوسائل الممكنة من أجل التكيف مع الواقع الجديد الذي يمكن أن تصل اليه أية اسرة. فيعتبر هذا المصاغ جزءا من مهر الزوجة وهو بالتالي حقا لها، وفي مقابل ذلك وجد أن بعض الاسر تعتبر هذا المصاغ كنوع من المدخرات التي يمكن اللجوء اليها وقت الازمات الاقتصادية التي يمكن أن تواجهها الاسرة.

بينت نتائج المسح الميداني أن ٣٩٪ من الأسر في قرى محافظة قلقيلية لجأت إلى بيع جزء أو كل مصاغ الزوجة لتغطية الاحتياجات الأساسية للأسر والتعويض عن مصدر الدخل وبالتالي تعزيز صمودها اقتصاديا. فقد تبين أن معدل بيع المصاغ بلغ ٦٣٥ دينارا للأسرة الواحدة. وقد كان الميل المتوسط للاستهلاك لهذه الاسر قبيل الانتفاضة ٦٨٪ ارتفع إلى ١١١,٤ ٪ خلالها (جدول رقم ١)، وهو ثاني أعلى ميل لمتوسط الاستهلاك سجل لدى الاسر المبحوثه خلال الانتفاضة، أي ان الاسر التي لجأت إلى هذه الوسيلة لم تتبعها إلا وقد استنفذت كل الوسائل المتاحة لديها، ودفعها وضعها الاقتصادي المتردي إلى اللجوء إلى الملاذ الاخير لدى الاسرة. وعند اختبار الفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٥٪ بين بيع مصاغ الزوجة كإحدى استراتيجيات التكيف والتغير في الدخل. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة ١٥,١٨ على درجة الحرية ٦ (جدول رقم ٢) في حين كانت قيمة مربع كاي المجدولة ١٢,٦ وبما أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة فإن الفرضية الصفرية ترفض، وتقبل الفرضية البديلة، والتي تقول بوجود فروق في وسيلة استخدام المدخرات وبين التغير في الدخل. هذه الفروق يمكن ارجاعها إلى التباين في كمية المصاغ الموجود لدى الاسر، ومقدار التغير في الدخل لدى هذه الاسر بالاضافة إلى امكانية ايجاد وسائل اخرى يتم بواسطتها التكيف مع الوضع الجديد للاسرة، أو رفض الزوجة بيع مصاغها.

٧- الاستدانة

تلجأ الاسرة للاستدانة عندما تستنفذ غالبية السبل في تدبير اوضاعها الاقتصادية، لذلك تلجأ إلى الاقارب والاهل والجيران والاصدقاء للاستدانه، والاسر التي لم تستطع الحصول على حاجتها بهذه الطريقة أو ترى انها بحاجة إلى مبلغ أكبر فانها قد تلجأ إلى البنوك ومؤسسات الاقراض.

حصلت ٤٨,٨٪ من الأسر في عينة الدراسة على ديون من الأقارب أو الأصدقاء أو الجيران، وقد كان الميل المتوسط للاستهلاك لهذه الاسر قبيل الانتفاضة ٦٦,٧ ٪ ارتفع إلى ١٠٥,٧ ٪ خلالها، إن تردي أوضاع هذه الاسر بشكل كبير اضطرها للاستدانة، حيث أصبحت متطلبات استهلاكها أعلى من دخلها.

أما نسبة الاسر التي حصلت على قروض من البنوك المحلية ومؤسسات الإقراض للاستهلاك أو إقامة مشاريع، فقد بلغت ١٤٪ من أسر العينة، وقد كان الميل المتوسط للاستهلاك لهذه الاسر قبيل الانتفاضة ٨٣,٧ ٪ ارتفع إلى ٩٣,٤٪ خلالها (جدول رقم ١)، من ذلك وجد أن نسبة الاسر التي لجأت لهذه الوسيلة قليلة

مقارنة بغيرها من الوسائل، كما أن التغير في الميل المتوسط للاستهلاك لدى هذه الاسر لم يكن مرتفعا كما هو الحال عند الاسر التي اتبعت وسائل أخرى للتكيف مع أوضاعها الاقتصادية الجديدة خلال الانتفاضة. وعند اختبار الفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٥٪ بين الاستدانة من البنوك أو من مؤسسات الاقراض كإحدى استراتيجيات التكيف والتغير في الدخل. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة ٤٠,٩٦ على درجة الحرية ٦ (جدول رقم ٢) في حين كانت قيمة مربع كاي المجدولة ١٢,٦ وبما أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة فإن الفرضية الصفرية ترفض وتقبل الفرضية البديلة والتي تقول بوجود فروق في استخدم وسيلة الاستدانة من البنوك أو من مؤسسات الاقراض للتكيف مع الوضع الاقتصادي وبين التغير في الدخل. يمكن ارجاع هذه الفروق إلى أن الاسر التي لجأت إلى هذا الاسلوب تكون لديها في الغالب الامكانيات المادية لتغطية ضمانات مثل هذه القروض. واستخدم بعض من هذه القروض في إنشاء مشاريع مولدة للدخل.

٨- تأجيل دفع فواتير الكهرباء والمياه والضرائب

اصبح عدم دفع الفواتير المستحقة على الاسرة ظاهرة ليس في قرى محافظة قلقيلية فقط وإنما على مستوى الاراضي المحتلة. ويمكن ارجاع هذه الظاهرة بشكل عام إلى ضعف الامكانيات المادية لدى الاسر وإلى تقديم الاولويات المهم فالاقل اهمية، وإلى استغلال الاوضاع من قبل البعض.

بينت النتائج أن ٦٢,٨ ٪ من الأسر أجلت دفع الفواتير المستحقة عليها للمجالس القروية ووزارة المالية. وذلك بسبب عدم توفر قيمتها لدى البعض، أو تهرب البعض من الوفاء بالتزاماتهم تجاه الغير. وقد كان الميل المتوسط للاستهلاك لهذه الاسر قبيل الانتفاضة ٦٨,٥ ٪ ارتفع إلى ١٠٥ ٪ خلالها (جدول رقم ١). وعند اختبار الفرضية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٥٪ بين تأجيل دفع فواتير الكهرباء والمياه والضرائب كإحدى استراتيجيات التكيف الاقتصادي والتغير في الدخل. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة ٢٢,٦٦ على درجة الحرية ٦ (جدول رقم ٢) في حين كانت قيمة مربع كاي المجدولة ١٢,٦ وبما أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة فإن الفرضية الصفرية ترفض، ونقبل الفرضية البديلة، والتي تقول بوجود فروق في استخدم وسيلة تأجيل دفع فواتير الكهرباء والمياه والضرائب للتكيف مع الوضع الاقتصادي وبين التغير في الدخل. يمكن أرجاع هذه الفروق إلى التباين في الالتزام في دفع الفواتير بين الاسر، وإلى الضغط الاقتصادي الذي تعاني منه الاسرة نتيجة لانخفاض دخلها وعدم انتظامه.

٩- الاعتماد على المساعدات الإنسانية

نظرا لتقلب المواسم الزراعية وصغر مساحة الأراضي المتبقية للزراعة وندرة فرص العمل في قرى محافظة قلقيلية بسبب مصادرة الأراضي لأغراض الاستيطان وبناء جدار الضم والتوسع، لذلك فان بعض الأسر اعتمدت على المساعدات الإنسانية العينية والنقدية في تعزيز صمودها اقتصاديا. فقد أظهرت النتائج أن ٤,٥ ٪ من الأسر تلقت مساعدات إنسانية عينية أو نقدية. وكانت مصادر هذه المساعدات من الأهل

والأقارب والمعارف، ونقابات العمال ومؤسسات السلطة، ووكالة الغوث، والمؤسسات الخيرية والدينية والفصائل والأحزاب السياسية والمؤسسات العربية والأجنبية، ولجان الإصلاح.

١٠- بيع أو رهن ارض أو عقار

من الامور الهامة لأي شخص هو المسكن الذي يسكن فية، وكذلك الاراضي والعقارات التي يمتلكها، وعملية التفريط فيها بيعا أو رهنا تعتبر من الامور غير المقبولة اجتماعيا في المجتمعات التقليدية، وبشكل خاص في الريف.

بينت نتائج المسح أن ٢,٥ ٪ من الأسر قامت برهن أو بيع عقار لتعزيز صمودها اقتصاديا، وقد كان الميل المتوسط للاستهلاك لهذه الاسر قبيل الانتفاضة ٨٢٪ ارتفع إلى ١٢٠,٥ ٪ خلالها (جدول رقم ١). أما نسبة الاسر التي قامت ببيع أو رهن أرض فقد بلغت حسب المسح الميداني نحو ٣,٣ ٪ من جملة الاسر في العينة، وقد كان الميل المتوسط للاستهلاك لهذه الاسر قبيل الانتفاضة ٨٣,٣ ٪ ارتفع إلى ٩٩,٤ ٪ خلالها (جدول رقم ١). وهذا يشير إلى أن بيع أو رهن ارض أو عقار لم يشكل وزنا نسبيا يذكر لتعزيز صمود الأسر اقتصاديا، مما يدل على مدى حرص وتمسك الانسان الفلسطيني بالأرض مهما تردت الأوضاع الاقتصادية والسياسية، على الرغم من أن أعلى ارتفاع للميل المتوسط للاستهلاك خلال الانتفاضة كان لدى الاسر التي استخدمت وسيلة بيع أو رهن عقار مما يشير إلى أن هذه الاسر لم تلجأ إلى هذه الطريقة إلا في الحالات الاقتصادية الصعبة جدا، وبعد أن تقطعت فيها السبل لتأمين مصدر دخل لمواجهة احتياجاتها الاساسية.

النتائج

- انتهجت الأسر الفلسطينية استراتيجيات اقتصادية مختلفة لتعزيز صمودها الاقتصادي، وكان ابرز هذه الاستراتيجيات، الاعتماد على الدخل المتاح، وتخفيض مستوى الإنفاق، والعودة إلى العمل في الزراعة والاقتصاد المنزلي، واستخدام المدخرات والمقتنيات، وتأجيل دفع فواتير المياه والكهرباء والضرائب، وذلك بسبب انخفاض دخلها، أو فقدانه بالكامل.

- وصلت نسبة انخفاض متوسط دخل الأسرة الشهري من ٣٣,١ ٪ للأسر التي كان العاملون فيها في الضفة الغربية، إلى حوالي ٧٠٪ للأسر التي كان العاملون فيها يعملون في إسرائيل ، وذلك بسبب فقدان أعمالهم في إسرائيل.

- بلغت نسبة تخفيض النفقات للأسر التي كانت تعتمد على دخلها من العمل في إسرائيل نحو ٤٠,٧ ٪، مقابل ٢٠,٣٪ للأسر التي كانت تعتمد على دخلها من العمل في الضفة الغربية.

- قامت الأسر الفلسطينية أيضا بتأجيل بعض مشاريعها أو خططها المستقبلية مثل زواج أحد الأبناء، أو بناء بيت، أو شراء سلع معمره، أو تشييد مشروع استثماري، أو تأجيل تعليم الأبناء عند أرباب الأسر المتعلمين

بهدف تعزيز صمودها اقتصاديا. وهذا مما سيؤثر مستقبلا على قدرة صمود الأسر في أرضهم ووطنهم.

التوصيات

- رسم وتنفيذ سياسات اقتصادية خاصة بالريف الفلسطيني تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، وترسيخ ارتباط الإنسان بأرضه، وتوفير مصدر دخل دائم للأسرة.

- ضرورة تقديم مساعدات تحمل طابعا إبداعيا تحد من ظاهرة تأجيل بناء بيت أو الزواج، أو إنشاء مشروع استثماري أو شراء سلع معمرة بسبب تأثيرها السلبي على مقومات صمود الأسر في المدى الطويل.

- ضرورة العمل على زيادة تقديم القروض لإنشاء مشاريع إنتاجية مولده للدخل في الريف الفلسطيني وبشروط ميسرة، سواء كان ذلك لاستصلاح الأراضي أو تطوير مشاريع قائمة، أو إنشاء مشاريع جديدة.

- ينبغي ربط لمساعدات الإنسانية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز القدرات الذاتية على الصمود اقتصاديا.

المراجع

١ - البنك الدولي، الفصل، الاقتصاد الفلسطيني والمستوطنات. حزيران، ٢٠٠٤.
٢ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية. رام الله، ١٩٩٨.
٣ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٠، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٧. كتيب الجيب، رام الله، فلسطين.
٤ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة ١٩٩٤ - ٢٠٠٠. رام الله، ٢٠٠٣.
٥ - الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني، مسح التجمعات السكانية في الأراضي الفلسطينية التي يمر جدار الضم والتوسع من أراضيها. تموز، ٢٠٠٤.
٦ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح مراقبة اتجاهات المجتمع الفلسطيني بشان الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية . أيار ٢٠٠٤.
٧ - إشتيه واخرون، محمد، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية. بكدار، رام الله، ١٩٩٩.
٨ - النقيب، فضل، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٩٩.
٩ - النقيب، فضل، "ربط الإغاثة بالتنمية في الوضع الفلسطيني الراهن"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة. بيروت ، ١١-١٤ تشرين الأول ٢٠٠٤.
١٠ - الهيئة العامة للاستعلامات الفلسطينية، تقارير الهيئة العامة للاستعلامات الفلسطينية ٢٠٠٤.
١١ - جامعة الدول العربية، العون العربي لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتأهيل وتنمية اقتصاده. الأمانة العامة، إدارة شؤون فلسطين، ورقة مقدمة إلى اجتماع الصناديق والمؤسسات المالية والاقتصادية العربية، القاهرة، ٧-٨ أيلول ٢٠٠٤.
١٢ - جونسون، بيني، مداخل لفهم وتقدير الفقر، مداخل عالمية، ومدى ملاءمتها لفلسطين. برنامج دراسات التنمية، جامعة بير زيت، ١٩٩٨.
١٣ - عبد الرازق، عمر، وأبو الرب، محمود، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قرى منطقة قلقيلية : نتائج المسح الميداني. جامعة النجاح الوطنية، مكتب المراكز العلمية، مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار) نابلس، أيار ٢٠٠٤.
١٤ - عبد الكريم، نصر، "خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية"، اللجنة

الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة. بيروت، ١١-١٤ تشرين الأول ٢٠٠٤.
١٥ - عبد الهادي، عزت، "رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية (ورقة مفاهيم)"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة. بيروت، ١١-١٤ تشرين الأول ٢٠٠٤.
١٦ - كرزم، جورج، نحو تنمية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات. برنامج دراسات التنمية، جامعة بير زيت، ١٩٩٩.
١٧ - معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، المراقب الاقتصادي. عدد رقم ١٠، كانون الأول، ٢٠٠٣.
١٨ - مكحول، باسم، الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٢.
١٩ - ملحيس، غانية، "تقرير حول جدار الفصل العنصري الإسرائيلي مقدم لصندوق الأقصى بإدارة البنك الإسلامي للتنمية، أيار ٢٠٠٣"، المراقب الاقتصادي. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين العدد رقم ١٠ كانون أول ٢٠٠٣.
٢٠ - نصر، محمد، دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٢.
٢١ - هلال، جميل، الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة محاولة أولية لتقدير حجمه والتعرف على خصائصه ومحدداته. الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٧.
٢٢ - وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الفريق الوطني لمكافحة الفقر. رام الله، فلسطين، ١٩٩٨.
٢٣ - وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية، مشروع تقدير الفقر بالمشاركة. ٢٠٠٢.
٢٤ - وزارة التخطيط، "الإطار العام للتنمية الاجتماعية الاقتصادية الفلسطينية في ظل الظروف الراهنة"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة. بيروت، ١١-١٤ تشرين الأول ٢٠٠٤.
٢٥ - وزارة التخطيط، "أولويات العمل التنموي في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية في الأرض الفلسطينية المحتلة"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة. بيروت، ١١-١٤ تشرين الأول ٢٠٠٤.
٢٦ - وزارة التخطيط، "أولويات العمل التنموي في القطاعات الاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة"، اللجنة الاقتصادية لغرب أسيا، المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة. بيروت، ١١-١٤ تشرين الأول ٢٠٠٤.
٢٧ - وزارة التخطيط، "حول رؤية تنموية فلسطينية" اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة. بيروت، ١١-١٤ تشرين الأول ٢٠٠٤.
٢٨ - وزارة الشؤون الاجتماعية، "واقع الحماية الاجتماعية في فلسطين"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة. بيروت، ١١-١٤ تشرين الأول ٢٠٠٤.
٢٩ - وزارة العمل، "قطاع العمل في فلسطين الخصائص والتحديات والآفاق"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة. بيروت، ١١-١٤ تشرين الأول ٢٠٠٤.
٣٠ - وزارة الزراعة، "إعادة تأهيل وتنمية القطاع الزراعي في فلسطين"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة. بيروت، ١١-١٤ تشرين الأول ٢٠٠٤.
31 - World Bank، World Development Report، Attacking of Poverty2000/ 2001. Published for World Bank، Washington، 2001.
32 - www.worldbank.org